Al-Adab Journal **Issue. No (152) (March) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Activities of the Anglo-Persian Oil Company during World War I and its Political and Economic Effects on the Arabian Gulf Region

Khawla Mohamed Saeed Alkindi
U21103978@sharjah.ac.ae
Prof. Khireddine Youssef Chatra (Ph.D.)
kchatra@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - Department of History and Islamic Civilization

Copyright (c) 2025 **Khawla Mohamed Saeed Alkindi, Prof. Khireddine Youssef Chatra (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/n74jx531

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The study aimed to shed light on the activity of the Anglo-Persian Oil Company during World War I and its political and economic effects on the Arabian Gulf region, through exposure to the political and social situation in the Arabian Gulf region during World War I. The study also sought to identify how the oil company emerged and developed. English-Persian, the political and legal cover of the company in the Gulf, and finally monitoring the political and economic effects of the company in the region. The study followed the historical approach due to its relevance to the subject of the study, and the study reached several results, the most important of which were: The First World War demonstrated the need of the armies of the major countries for planes and tanks for oil, which went along with it. Its appearance in this period in the Arabian Gulf region. The emergence of oil in the Arabian Gulf affected the economic and political situation in the region.

Keywords:

Anglo-Persian Oil Company - World War I - Political and Economic Implications - Persian Gulf

Al-Adab Journal Issue. No (152) (March) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

نشاط شركة النفط الإنجليزية الفارسية خلال الحرب العالمية الأولى وآثارها السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي

الباحثة خوله محمد سعيد الكندي
جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– قسم التاريخ والحضارة الإسلامية

أ.د. خير الدين يوسف شترة
جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– قسم التاريخ والحضارة الإسلامية

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نشاط شركة النفط الإنجليزية الفارسية خلال الحرب العالمية الأولى وآثارها السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال التعرض إلى الوضع السياسي والاجتماعي في منطقة الخليج العربي أبان الحرب العالمية الأولى، كما سعت الدراسة التعرف على كيفية نشأة وتطور شركة النفط الإنجليزية الفارسية، والغطاء السياسي والقانوني للشركة في الخليج العربي، وأخيراً رصد الآثار السياسية والاقتصادية للشركة في المنطقة، وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لملائمته لموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان أهمها: أن الطفرة النفطية التي تجلت في منطقة الخليج العربي مطلع القرن العشرين ترتبت عنها انعكاسات اقتصادية وسياسية ليس على المنطقة فقط، بل حتى العالم كله، ولعل حاجة جيوش الدول الكبرى خلال الحرب العالمية الأولى إلى النفط ومشتقاته من أجل تجهيز المزيد من المعدات الحربية بهدف كسب الانتصار في الحرب؛ أهم دليل على انعكاسات هذه الثروة النفطية.

الكلمات المفتاحية: شركة النفط الأنجلو فارسية– الحرب العالمية الأولى– الآثار السياسية والاقتصادية– الخليج العربي

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مقدمة:

يتناول البحث دور شركة النفط الإنجليزية – الفارسية خلال الحرب العالمية الأولى وأثر ذلك على منطقة الخليج العربي من الجوانب الاقتصادية والسياسية، فشركة النفط الإنجليزية الفارسية تأسست في ظل ظروف صعبة، إذ كانت بدايتها على يدي وليام نوكس دارسي(darsy)، الذي نجح في الحصول على امتياز نفطي من شاه إيران؛ بهدف قيام شركة دارسي (darsy oil) بالتنقيب عن النفط في جميع مناطق جنوب غرب بلاد فارس؛ باستثناء المقاطعات الخمس الشمالية (أذربيجان، كيلان، مازندران، استراباد، خراسان)، ويرجع سبب اختيار منطقة جنوب غرب بلاد فارس كموقع للتنقيب عن النفط لقربها من الخليج العربي، والذي يوفر نفقات مد الأنابيب لمسافات بعيدة، فضلا عن خصوبة حقول هذه المنطقة، ووفرة النفط بكميات كبيرة في باطنها، كما يسلط البحث الضوء على شركتي النفط البخارية البريطانية، والامتيازات المحدودة، مع التركيز على دوافع اندماجهما في عام ١٩٠٩م.

وتكمن أهمية البحث في معالجته لعدة إشكاليات منها: ما الموارد الاقتصادية لإمارات الساحل المتصالح خلال الثلث الأول من القرن العشرين؟ ما هي ظروف نشأة وتطور شركة النفط الإنجليزية الفارسية؟ وكذا شركة النفط البخارية البريطانية، وشركة الامتيازات المحدودة والدمج بينهما في عام ١٩٠٩ وتأسيس شركة النفط الإنجليزية الفارسية؟ ما الآثار الاقتصادية والسياسية على منطقة الخليج العربي المترتبة جراء تفاعلات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) وتراجع نشاط الشركة في المنطقة؟

وقد استند البحث على مصادر عربية وأخرى أجنبية، عطفًا على غيرها من المراجع المتنوعة. وقد اتبعت الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي لملائمتها لموضوع الدراسة، وبعد البحث والتقصي توصل البحث إلى عدة استنتاجات منها أن ظهور النفط في الخليج العربي كانت له منحة ومحنة في الوقت نفسه على الحالة الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وأن شركة النفط الأنجلو فارسية كانت المفتاح البريطاني الذي وضع بلاد فارس، ومقدراتها الاقتصادية والسياسية تحت سيطرة بريطانيا والقوى الغربية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أولاً: الحياة السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي عشية الحرب العالمية الأولى (١٩٠٠-١٩١٤)

كانت منطقة الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر مهّمة للبريطانيين في استراتيجيتهم الدفاعية في الهند؛ فالسياسة البريطانية اقتضت بتحقيق السلام والمحافظة عليه في البحر والقضاء على تجارة العبيد بالقوة، ولكن عدم تورّط الحكومة في الشؤون الداخلية للإمارات لم تكن ذات فائدة للمنطقة. ومع إهمال قضية التعليم والعمل على تحسين وضع السكان المحليين عامة، نشأ جوّ من عدم التفاهم ومن الكراهية الفطرية. ومع نهاية القرن بدأ موقف البريطانيين وقراراتهم في التغيّر تدريجيًّا؛ لتفاعل العديد من القوى والعوامل؛ فقد شهدت السنوات التالية للحرب العالميّة الأولى عدة تغيّرات اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة على الساحل المتصالح انعكست ضمن ردود فعل الحكّام والشعب تجاه السياسة البريطانية. وأدّى انتشار التعليم على الساحل، ونموّ القومية العربية في المنطقة، وتوقّعات اكتشاف النفط إلى حثّ بريطانيا على إبداء اهتمام أكبر بالشؤون المحليّة. (عوض، ١٩٨١، ص٨٢).

١. الحياة السياسية في منطقة الخليج العربي عشية الحرب العالمية الأولى (١٩٠٠-١٩١٤).

كانت منطقة الخليج العربي قد أصبحت في فترة: (١٨٩٢ - ١٩١٤م) مسرحاً للمنافسات المكثّفة بين القوى والدول الأوروبية. فقد سعى كل من الفرنسيين والألمان والروس للحصول على حرية مشاريعهم التجارية، فتحدّوا المشروع البريطاني الاستعماري الذي يعدّ الخليج العربي "بحيرة بريطانية". فضلا عن ذلك كان تورّط الفرنسيين في تجارة الأسلحة في المنطقة قضيّةً ذات اهتمام خاص عند البريطانيين. وفي عام ١٩٠٢م تمكّنت السلطات البريطانية من انتزاع ضمان من زعماء الساحل المتصالح بمنع استيراد الأسلحة من مناطقهم المختلفة وتصديرها. وفي السنة التالية قام اللورد كيرزون نائب الملك في الهند بزيارة إلى المنطقة؛ لإظهار السلطة والسيادة ردّاً على زيارات السفن الحربية الروسية والفرنسية لها. وكان قد عُقد اجتماعٌ كبير في الشارقة على متن السفينة "أرغونوت" Argonaut – وهي أكبر سفينة تظهر في الخليج العربي قبل الحرب العالمية الأولى– أعلن فيه اللورد كيرزون بكلّ صراحة –بحضور جميع زعماء الساحل المتصالح– أنّ الحكومة البريطانية قد أصبحت تمارس السيادة المطلقة لحمايتهم وأنّ زعماء الساحل المتصالح ليس لهم أيّ علاقة بدول وقوى أخرى. فضلا عن ذلك صرّح أنّه على الرغم من أنّ السياسة البريطانية التي اقتضت بعدم التدخّل في شؤونهم الداخلية، إلاّ أنّ القتال بين الحكّام برًّا، ليس مقبولاً بسبب القيود المفروضة على الحروب البحرية؛ لأنّها توازي إلغاء روح المعاهدة التي قد وُقِّعت. وقد حقّق

البريطانيون انتصارهم بمزيج من الدبلوماسية والإكراه، كما ضمنوا اعترافاً رسميًّا بسيادتهم في المنطقة، وبتفوّقهم على الفرنسيين، والروس، والألمان، والعثمانيين. (لوريمر، ١٩٨٩، ص٧٩).

٢. الحياة الاقتصادية في منطقة الخليج العربي عشية الحرب العالمية الأولى (١٩٠٠-١٩١٤).

شكلت صناعة اللؤلؤ الضلع الأكبر في اقتصاديات سكان الخليج العربي، فامتلأت صفحة الخليج العربي بأساطيل صيد اللؤلؤ، لذا حق لأهله أن يُطلقوا على الفترة الطويلة التي سبقت ظهور البترول في تاريخ الخليج العربي الحديث بأنه (عصر اللؤلؤ)) المغني، ٢٠١٥ ، ص٢٢)، وتطلبت رحلات صيد اللؤلؤ الطويلة سفنا كبيرة، وانتشرت صناعة السفن في بلدان الخليج العربي في أوائل القرن العشرين، معتمدة على المواد الخام القادمة من الهند من أخشاب ومسامير وأقمشة، واعتمدت أساطيل صيد اللؤلؤ على اليد العاملة في تصنيعها وتشغيلها، وتشكلت في ساحل عمان أكبر هيئة صيد في الخليج العربي على الإطلاق (الصباغ، د. ت. ص٢٣)، والواضح أن بدايات القرن العشرين كانت ذاخرة بهذه الصناعة وتطويرها في مناطق إمارات الساحل، ولكن هذه الصناعة لم تدم طويلا لعدة عوامل أدت إلى تدهور اقتصاد اللؤلؤ الطبيعي ومن ثمّ تدهور الوضع الاقتصادي العام (الظاهري، د.ت. ٣٣).

١. انهيار تجارة اللؤلؤ الطبيعي:

ذكرنا أنَّ إنتاج اللؤلؤ الطبيعي كان يشغل الجانب الأعظم من حياة أهالي الخليج العربي، وقد لعب تكوين الخليج العربي الضحل وطبيعته الحارة دورًا مهما في توفير بيئة صالحة لنمو أنقى درجات اللؤلؤ في العالم، وقد ذكر ذلك (لوريمر) في التقرير الذي أصدره ببداية القرن العشرين عندما تحدث عن أهمية مهنة الغوص في إمارات الساحل، وقدَّم تصوراً لمستقبل هذه التجارة (لوريمر، د.ت. ص٣١٩١).

وهذه التصورات التي قدمها أصبحت حقيقة واقعة في أواخر العشرينيات، حيث انهارت أهم حرفة عمل بها أبناء المنطقة لآلاف السنين، فكان حجم الكارثة كبيرًا وأخذت الكوارث تتوالى طوال مدة الثلاثينيات والأربعينيات حتى دخلت المنطقة في نفق مظلم، واستمر هذا الوضع إلى نهاية الأربعينيات، أي إلى أكثر من عشرين عاما (صحيفة الخليج، ٧-٥-٢٠٠٨)، فبدأت تجارة اللؤلؤ الطبيعي بالتدهور بعد ظهور اللؤلؤ المستزرع أو ما يُطلق عليه اسم (اللؤلؤ الصناعي)، وبسبب ذلك شهدت منطقة إمارات الساحل مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية (الفارس، ٢٠٠٠ .ص٨٧).

وكان للؤلؤ الاصطناعي آثار بعيدة المدى على سوق اللؤلؤ الطبيعي، وعلى الرغم من أن سعره لا يضاهي سعر الطبيعي على الإطلاق، فقد قلل قيمته كحجر كريم في أعين الذين يتقلدونه، ومن المعروف أن اللؤلؤ الاصطناعي لا يساوي في قيمته إلا جزءًا يسيرًا من قيمة اللؤلؤ الطبيعي، ولكن الشيء الغريب ألا يتمكن تجار اللؤلؤ من التفريق بين الاثنين إلا فيما ندر (الفارس، ٢٠٠٠، ص٨٨).

يُذكر أنه قبل ظهور اللؤلؤ الاصطناعي في أسواق المنطقة، كانت تجارة اللؤلؤ قد بدأت تتأثر بسبب قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، إذ أن قلة الطلب العالمي على الكماليات، وتوقف سفن النقل البحري عن العمل والتي كانت تعد أهم وسائل النقل في ذلك الوقت بين الهند والخليج العربي كان لهما أثر ليس على تجارة اللؤلؤ فقط وإنما أيضاً على حركة التجارة التقليدية ونقل المؤن والسلع، وأصبحت شركة الهند البريطانية للملاحة عاجزة عن خدمة موانئ الساحل العربي بسبب انشغالها بنقل المعدات الحربية، ولم يوقف هذا الوضع حركة التجارة فقط وإنما أوشك أن يعرض المنطقة للمجاعة، وقامت حكومة الهند البريطانية بمجموعة من الإجراءات عام ١٩١٨م منعت فيها دخول أي أموال لإمارات الساحل المتصالح لتمويل عمليات استخراج اللؤلؤ، كما منعت تصدير اللؤلؤ من الهند إلى الخارج، وكانت هذه الإجراءات بداية المتاعب لتجارة اللؤلؤ، حيث استمر هذا الوضع إلى أن أصبحت أسواق بومباي خالية من اللؤلؤ عام ١٩٢٥م، مما دفع بمعظم سفن الغوص في الخليج العربي إلى الامتناع عن الخروج للصيد (الفارس، ٢٠٠٠، ص٨٩). رافق كل ذلك الانهيار الاقتصادي الذي تعرضت له الدول الكبرى، فتوقف استيراد الكماليات، ومنها اللؤلؤ، الأمر الذي انعكس على منطقة الخليج العربي، وأدى إلى تدهور الاتجار باللؤلؤ، وقد ذهب ضحية ذلك الكثير من تجار اللؤلؤ الذين تعرضوا للإفلاس في أواخر العشرينيات من القرن الماضي. (المصطفى، ٢٠١٢، ص١٥).

٢. الموارد الاقتصادية لإمارات الساحل المتصالح خلال الثلث الأول من القرن العشرين:

بعد ذلك الانحدار الذي تعرضت له تجارة اللؤلؤ في منطقة إمارات الساحل، ساد الكساد الاقتصادي جميع طبقات الشعب، بدءًا من الحكام حيث كانت ضرائب الغوص هي مصدر دخلهم، وانتهاءً بالغواصين والتجار، الذين أعلنوا إفلاسهم ودخلوا في دوامة الديون المتراكمة، وبدأ هنالك ما يُشير إلى ظهور موارد جديدة تدعم الاقتصاد في تلك الأثناء (الجسمي، ٢٠١٣، ص١١٣)، فقد قررت بريطانيا أن يشمل خطها الجوي إلى الهند أراضي إمارات الساحل، وفي الوقت نفسه بدأت المفاوضات المتعلقة بمنح امتيازات النفط للشركات البريطانية، وفي الربع الأخير من الثلاثينيات كان هناك موارد جديدة قلبت القاعدة

الاقتصادية القديمة التي قامت على أكتاف التجار، وأصبح الحكام للمرة الأولى يتمتعون بدخل مالي مستقل، وهذا بدوره كان بداية تكون الشكل السياسي الحديث لإمارات الساحل بعد أن أصبح لها موارد مستقلة وثابتة نتيجة الاتفاقيات الجديدة، وفقد التجار المكانة السياسية الكبيرة التي كانوا يتمتعون بها سابقا كجهة استشارية ذات نفوذ قوي ومؤثر في المجتمع وقد أثار فقدانهم لهذا الوضع حفيظتهم، وأدى غرقهم في دوامة الإفلاس والديون إلى زيادة حنقهم ومشاركتهم في الحركات الإصلاحية التي قامت في الموانئ الرئيسية الإمارات الساحل وهي دبي والكويت والبحرين عام ١٩٣٨) مصطفى، ٢٠٠٨، ص٢٤).

ثانياً: نشأة شركة النفط الإنجليزية الفارسية وتطورها:

في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، كانت بلاد فارس (إيران حالياً) مسرحًا للمنافسة الاستعمارية بين القوى الأوروبية،و لاسيما بريطانيا وروسيا، ففي سبعينيات هذا القرن حصل البارون البريطاني يوليوس دي رويتر(Julius de Reuter) **Cavendish& Julius,) (2016**، المؤسس والمالك لوكالة رويترز للأنباء، على امتيازٍ استثنائيٍ من ناصر الدين شاه قاجار (١٨٤٨ – ١٨٩٦م) ملك فارس آنذاك، يمنحه حق تأسيس شركات ومشروعات استثمارية في فارس، في مجالات مختلفة كالتعدين والنفط والسكك الحديدية والري. وكان هذا الامتياز مدته سبعون عامًا، وشروطه مجحفة بمصالح فارس، إذ كان يلزم دي رويتر بدفع أربعين ألف جنيه إسترليني فقط إلى خزينة الدولة الفارسية (D.W. Ferrier, 1976)، وقد عُدَّ هذا الامتياز بمثابة تنازلٍ عن سيادة فارس على ثرواتها الطبيعية، وأثار موجة من الاحتجاجات والمقاومة من قِبَل الشعب الفارسي والأوساط الدينية والسياسية.

١- فكرة تأسيس الشركة، ودوافع التأسيس:

كان الامتياز الذي منحه ناصر الدين شاه للبارون جوليوس دي رويتر (Julius de Reuter) في عام ١٨٧٢م من أكبر الامتيازات التي تلقاها أجنبي في تاريخ إيران، فقد أعطى له حق التصرف في جميع ثروات البلاد ومشروعاتها الصناعية والزراعية والتجارية والمالية، حتى وصفه اللورد جورج كرزون (George Curzon) بأنه "امتياز لم يشهد التاريخ له مثيلاً"، فقد "سلمت مملكة كل ما فيها إلى يد أجنبية"(George N ، ١٨٧٩) غير أن تكاليف تنفيذ هذه المشروعات الضخمة وموقف روسيا المعارض لها، وضعف الدعم البريطاني للبارون، كل ذلك أجبر الشاه على إبطال الامتياز في عام ١٨٧٣م(George N, 1879, 480) قام الشاه – عوضاً عن ذلك – بمنح ابن البارون جورج دي رويتر امتيازاً جديداً لإنشاء البنك الفارسي الشاهانشاهي (The Imperial Bank of Persia) برأس مال قدره مليون جنيه إسترليني لمدة ستة عقود؛ لإصدار عملة وطنية، والتنقيب على المعادن

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

والنفط في كافة أرجاء بلاد فارس. وفعلا قام البنك الفارسي بتأسيس شركة للتنقيب عن النفط، غير أن محاولاتها باءت بالفشل، بسبب معارضة روسيا القيصرية، إضافة إلى بعض الظروف المحلية التي حالت دون تحقيق هذا الامتياز. ونتج عن ذلك أن منح الشاه الحكومة الروسية امتيازا آخر لإقامة بنك في طهران، والبحث عن المعادن والنفط في المحافظات الشمالية المتاخمة لها(George N, 1879, 513).

وفي ظل الانفتاح الاستثماري الذي شهدته إيران في تلك المدة ، ازدادت رغبة بريطانيا في السيطرة على ثرواتها النفطية، بعد أن أشارت التقارير الجيولوجية التي أعدها العالم الفرنسي جوكيوس دي مورجان (Jacques de Morgan) إلى وجود كميات هائلة من النفط في غرب إيران. فأرسل دي مورجان إلى (Edouard Cotter)، وانطوان كيتابجي (Antoine Kitabji)، مدير جمارك إيران حينئذ، وطلب منهما المشاركة في مشروع للاستفادة من هذه الثروة، لكنهما واجها صعوبات في تمويل المشروع وتأمين الخبراء اللازمين له.

١. شركة دارسي للتنقيب ١٩٠٣:

عندما تعرقلت فكرة التنقيب عن البترول في بلاد فارس نتيجة لنقص التمويل؛ لجأ كوتي وكيتابجي إلى السير هنري در موند وولف (Sir Henry Drummond Wolff)، المبعوث البريطاني في طهران (١٨٨٧ – ١٨٩١م) في تلك المدة ، وأخبراه بخطورة المشروع وأهمية تحقيقه، فقام السير وولف بالاتصال المستثمر البريطاني وليام نوكس دارسي (William Knox Darcy)، وحثه على استغلال فرصة التنقيب عن النفط في أرض إيران، حيث أرسل دارسي بدوره ج. دبليو. ماريوت مندوباً عنه ليتولى عملية التفاوض مع الحكومة الفارسية (هيرد،201 ٩، ص٤٧)، بمساعدة من البارون يوليوس دي رويتر والجنرال كتابجي والفرنسي كوتي. تفاوض ماريوت مع الملك مظفر شاه (١٨٥٣ – ١٩٠٧م) واستطاع إقناعه وحكومته، فحصل دارسي على إثر ذلك على امتياز حصري ومفتوح لمدة ستة عقود؛ للتنقيب عن النفط والغاز والإسفلت والأوزوكريت في معظم أراضي الإقليم الفارسي، باستثناء خمس مقاطعات شمالية هي (أذربايجان، كيلان، مازندران، استراباد وخراسان). وأن استثناء هذه المقاطعات لعدم إثارة روسيا التي كانت تسعى للحصول على مزيد من الامتيازات في الأراضي الفارسية (لوتشفسكي، ١٩٥٩، ص٦٥). ويرجع سبب اختيار منطقة جنوب غرب بلاد فارس كموقع للتنقيب عن النفط، ذلك لقربها من الخليج العربي والذي يوفر نفقات مد الأنابيب لمسافات بعيدة، والسبب الآخر هو خصوبة هذه الحقول من ناحية الكميات النفطية المتوفرة في باطنها (العبيدي، ١٩٨٠، ص٢٨)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

كما سمح له الملك بإقامة خطوط أنابيب لنقل النفط، وأعفاه من دفع أية رسوم جمركية أو ضرائب، شريطة أن يدفع لخزانة الحكومة الفارسية عشرين ألف جنيه نقدًا وأسهمًا بقيمة مثلها، على أن تستحوذ فارس على ١٦% من ربحه السنوي من النفط (البيضاوي، ١٩٨٠، ص٢٩-٣٠).، وقد وصف بعض الباحثين هذا الامتياز بأنه أشبه ما يكون بتنازل الشاه عن عرش بلاد فارس لدارسي، لأنه كما يتضح من شروطه لم يكن في صالح الفرس التي لم تحصل منه إلا على مبلغ زهيد لا يسد عجز خزينة الدولة في تلبية أبسط متطلبات الإدارة الفارسية. فضلا عن أن الامتياز لم ينص على رفع حصة المملكة الفارسية من الأرباح خلال المدة المحددة للامتياز، كما أنه لم يعط الحكومة الفارسية أو أي شخص أخر دورا في إدارة الشركة أو الرقابة على أعمالها. .(Article X,28-5- 1901)

وبعد أن تم الاتفاق بين دراسي وبهذا الاتفاق أسس دارسي شركة التنقيب الأولى (The First Exploration Company) في شهر مايو ١٩٠٣م، إذ شرعت هذه الشركة في عملية التحقق من توافر النفط تحت إشراف المهندس ج. ب. رينولدس (G. B Reynolds) في منطقتى قصر شيرين وشياه سورخ (أو نفط شاه)، غير أن مساعي الشركة لم تفلح في تحقيق النتائج المرجوة؛ فكانت تكلفة التنقيب باهظة جدًا، وقد دفعه ذلك بيع جزء من الامتياز لشركة بورما الإنجليزية (Anglo Burmah oil). وبذلك تألفت بينهما في آيار ١٩٠٥ شركة الامتياز المحدودة، غير أن الشركة لم تعثر على النفط وكادت تؤدى إلى إفلاس الشركة الأمر الذي يصب في مصلحة شركة ستاندرد أويل الأمريكية (Standard Oil Company) التي كانت تراقب المشروع عن كثب بعين طامعة. (Shwadran,1971, 16-17)

ونظرًا لحرص الحكومة البريطانية على عدم فقد هذه الفرصة الكبيرة للتنقيب عن النفط في الأراضي الفارسية، وذلك الامتياز الحصري الذي منحته الحكومة الفارسية لدارسي، ونظرًا لحرص البحرية الملكية البريطانية على تأمين احتياجات أسطولها من الطاقة النفطية، فقد أوعزت البحرية الملكية إلى الحكومة البريطانية فأوصت شركة نفط بورما البريطانية (The Burmah Oil Company) بالانضمام إلى دارسي ودعمه مادياً وعلمياً وفنياً (سعد، ١٩٧٩). وأخيراً أثمرت تلك الجهود، فبعد أن قامت شركة بورما البريطانية بتأسيس شركة الامتيازات المحدودة (Concessions Company Limited) سنة ١٩٠٥م لتوفير المتطلبات اللازمة مالياً وفنياً، والتي أصبح دارسي مديراً لها، أثمرت الجهود عن اكتشاف حقل نفط مسجد سليمان في عام ١٩٠٨م، وهو ما أثار حماسة بريطانيا وشجعها على تشديد سطوتها وسيطرتها على النفط الفارسي (الزاوي، ١٩٥١، ص٢٤-٢٥)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٢.شركة النفط البخارية البريطانية وشركة الامتيازات المحدودة والدمج بينهما في عام ١٩٠٩ وتأسيس شركة النفط الإنجليزية الفارسية.

كان اكتشاف حقل مسجد سليمان أول الغيث في الجهود البريطانية للتنقيب عن النفط في الأراضي الفارسية، فارتأت البحرية الملكية البريطانية حتمية إنشاء شركة متخصصة تشرف وتدير عمليات إنتاج وتصدير النفط، وفقاً للمعايير التي تضعها البحرية الملكية البريطانية وتحت إشرافها، وبناءً على ذلك تم الاستحواذ على حصص الامتيازات الأولى لشركة النفط البختارية البريطانية وشركة الامتيازات المحدودة، التي أسسها السيد دارسي، وتم دمجهما بنجاح في إطار شركة جديدة سُميت شركة النفط الإنجليزية – الفارسية في عام ١٩٠٩م، حيث كان على رأس مجلس إدارتها اللورد ستراثكونا(Lord Strathcona)، رئيس شركة بورما للنفط، وتولى إدارتها السيد دارسي وظل مديراً لها حتى وافته المنية في عام ١٩١٧م(D.W. Ferrier, 1976, 74– 78) .

كان تأسيس شركة النفط الإنجليزية – الفارسية واستحواذها على امتياز التنقيب عن النفط في الأراضي الفارسية مكسباً كبيرة لبريطانياً (البكاء، ١٩٩٥،ص٣٥)، أشاد به السير جون تريل كارجيل (John Traill Cargill Sir) مدير شركة بورما للنفط في الجلسة الافتتاحية لمجلس الإدارة، مؤكداً أنه "نصر اقتصادي لبريطانيا ضمن لها ثروات طبيعية ستظهر الأزمان القادمة قيمتها العظيمة للأمة، حيث إن هذا الحدث أمّن للإمبراطورية البريطانية مورداً طبيعياً غنياً، وفي الوقت ذاته وقف حائلاً من دون وقوع هذا المنبع الغني للثروات الطبيعية في أيدٍ أجنبية غير بريطانية"(البراوي، ١٩٥٩، ص٧٧). توالت الجهود الإدارية والسياسية للسيد دارسي عقب تأسيس الشركة الإنجليزية – الفارسية، حيث اختار جزيرة عبدان الواقعة على الخليج العربي لبناء مصفاة لتكرير النفط المستخرج من جنوب غرب فارس، وعلى صعيد المفاوضات فقد تفاوض مع الشيخ خزعل الكعبي (١٨٦١ – ١٩٣٦)، أمير عربستان الخامس والملقب بأمير المحمرة، وبعد سلسلة من المفاوضات نجح في إقناعه بالموافقة على مد خطوط أنابيب النفط في أرضه، وتأمين الحماية اللازمة لها، على أن تدفع له الشركة سنويًا مبلغاً وقدره ٦٥٠ جنيهًا إسترلينيًا. وانتهت إجراءات البناء، وتم التدشين عام ١٩١٢م، بقدرة تصديرية سنوية بلغت حينئذ ١٢٠,٠٠٠ طنا، ثم تطور ميناء عبدان تدريجيا، وأصبح أعظم ميناء لتصدير النفط في العالم في ذلك الوقت. (البراوي، ١٩٥٩، ص٧٨)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

لم تتوقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد، بل ازدادت طموحاتها وأطماعها في السيطرة على التنقيب عن النفط في الأراضي الفارسية، فعمدت في عام ١٩١٤ إلى اتخاذ خطوة جديدة في مشروعها النفطي، فقامت بالاستحواذ على النصيب الأكبر من أسهم شركة النفط الإنجليزية الفارسية والبالغ ٥٢.٥٥% من أسهم الشركة، في حين وزعت باقي الحصص ما بين شركة نفط بورما البريطانية التي استحوذت على ٢٥%، وبعض رجال الأعمال البريطانيين الذين توزعت فيما بينهم بقية الأسهم بنسبة (٢٢.٥%). وقد أثار ذلك حفيظة روسيا القيصيرية، التي كانت تعارض بشدة النفوذ البريطاني في الأراضي الفارسية وسيطرة بريطانيا على النفط الفارسي، حتى أن صحيفة رياخ (Riach) شبهت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في فارس بشرائها لأسهم شركة قناة السويس في مصر عام ١٨٧٥م، والتي في أعقابها أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر في عام ١٨٨٢ م" أثارت تلك الإجراءات غضب الحكومة الروسية لما مثلته من تهديد للمصالح الروسية في الأراضي الفارسية؛ فطالبت الحكومة البريطانية بالتزام عدم التدخل في المقاطعات الشمالية التي كانت مركزاً للنفذ الروسي. وإزاء تلك المستجدات الجديدة وظهور المعارضة الروسية لإجراءات الحكومة البريطانية في هذا الشأن، أنشأت الشركة مقرًا رئيسًا لها في لندن، وجعلت في مجلس إدارتها ضابطَيْن من البحرية الملكية البريطانية يمتلكان حقَّ البت بالموافقة أو الرفض في كل قرار يخص الشؤون السياسية والبحرية، باستثناء ما يتعلق بالأمور التجارية المحضة التي تخضع للإدارة التنفيذية للشركة. (السامرائي، ١٩٨٦، ص٥٦)

٢- الغطاء السياسي والقانوني للشركة - الإنجليزية- الفارسية في الخليج العربي:

لقد كان اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي نقطة فاصلة في التاريخ، بل وجغرافيا المنطقة، فلم تكن إمارات الخليج العربية موحدة في ظل سلطة سياسية مركزية، الأمر الذي جعلها هدفًا للطموحات المصرية والفارسية والعثمانية. كما سعت دول أوروبا الاستعمارية (البرتغال وبريطانيا وهولندا وفرنسا وروسيا) إلى للسيطرة على ثرواتها الطبيعية، وبسط سلطانها على الموقع الإستراتيجي الذي تحتله بين خطوط التجارة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد نجحت بريطانيا في ترسيخ سيطرتها على منطقة الخليج العربي، خلال القرن التاسع عشر وأول ربع من القرن العشرين (الرويس، ٢٠١٧، ص٨٢٢) مستخدمة في ذلك عدة أدوات لعل أهمها:

- خلق كيانات سياسية محلية متنافسة فيما بينها، متحالفة في الوقت ذاته مع الحكومة البريطانية.

- فرض نفوذها الكامل على منطقة الخليج العربي؛ للتضييق من نفوذ المتنافسين الإقليميين والدوليين.
- اتخاذ شعار مكافحة القرصنة وتجارة الرقيق والسلاح ذريعة للتدخل التدريجي في شؤون الإقليم.

وقد حرصت الحكومة البريطانية على إضفاء شكل قانوني مشروع على تلك الأدوات التي استخدمتها لبسط نفوذها على المنطقة، ففي يناير ١٨٢٠م أثمرت الجهود الدبلوماسية التي قام بها الجنرال وليم جرانت كير (William Grant Keir) عن عقد مجموعة من المعاهدات الفردية مع شيوخ ساحل عمان: الشارقة، وعجمان، ورأس الخيمة، ودبي وأبو ظبي، وجزيرة الحمراء، وأم القيوين، ورامس (أونلي، ٢٠١٤، ص٢)

حيث فرضت تلك المعاهدات على شيوخ المنطقة التزامات من شأنها مساعدة الحكومة البريطانية إلى حد كبير في ترسيخ سيطرتها على المنطقة؛ فالتزم هؤلاء الشيوخ: أولاً بتسليم سفنهم وأبراجهم الحربية ومدافعهم، ومن في سجونهم من المعتقلين الهنود إلى إدارة الحكومة البريطانية في الخليج العربي، وثانيا بتحديد حركة سفن الصيد والتجارة التي يمتلكها أولئك الشيوخ ورعاياهم في الخليج العربي، وإلزامهم بالامتناع عن تجارة الرقيق والأسلحة (A Collection of Treaties, 1930,241– 245). وقد كانت تلك المعاهدات الفردية توطئة لمعاهدة شاملة عقدتها الحكومة البريطانية من شيوخ المنطقة، في خطوة منها لترسيخ وجودها السياسي وسيطرتها الكاملة على منطقة الخليج العربي، وأطلق على هذه الاتفاقية اسم "معاهد السلام العامة"، بالطبع كان هناك رفض من جانب بعد حكام المنطقة للاتفاقية، إلا أن الحكومة البريطانية فرضتها فرضاً على كل من حاكم البحرين (IOR/R/15/1/735, 1906) وبعد عامين على سلطان مسقط.

كانت "معاهدة السلام العامة" أهم الخطوات السياسية التي اتخذتها الحكومة البريطانية لتمكين سيطرتها على المنطقة، وبسط نفوذها بما يضمن لها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية، فعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري أفرزت تلك المعاهدة بيئة اقتصادية مناسبة تماماً لترويج البضائع البريطانية، وبالطبع كان ذلك على حساب البضائع المحلية، وعلى الصعيد السياسي مكنت الاتفاقية الحكومة البريطانية من تعيين وكيل وطني للمقيم السياسي البريطاني في المنطقة في بوشهر.

لقد وضعت تلك الاتفاقية منطقة الخليج العربي تحت السيطرة الكاملة للحكومة البريطانية؛ إذ مُنحت السلطات البريطانية بموجبها سلطة توقيف سفن حكام الإمارات العربية ورعاياهم للتحقق من سجلاتها وأنشطتها، وأجازت الاتفاقية للسلطات البريطانية حجز

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ومصادرة أي سفينة يثبت ضدها ممارسة تجارة الرقيق أو السلاح، فكانت تلك الاتفاقية بمنزلة الزمام الذي أمسكت من خلاله بريطانيا بمقاليد الأمور في المنطقة، حتى وصف اللورد بالمرستون (Palmerston Viscount) وزير الخارجية البريطانية آنذاك (عام ١٨٣٨م)، وصف دور بريطانيا في منطقة الخليج العربي قائلاً: "إن مهمتنا الأساسية هنا تكمن في تحقيق السيطرة البحرية الكاملة على منطقة الخليج العربي، وضمان عدم وجود أي تهديد في أن تنازعنا أي دولة أخرى في تلك السيطرة، على أن يكون ذلك بأقل نفقات ممكنة". (سنو، ١٩٩٨، ص١٣)

ولئن كانت المعاهدة العامة لسنة ١٨٢٠ قد نجحت في تحقيق ما ذكره اللورد فسكونت بالمرستون وزير الخارجية البريطانية من تحقيق السيطرة الكاملة لبريطانيا على منطقة الخليج العربي، إلا أنها لم تنجح بشكل كامل في القضاء على النزاعات الداخلية بين حُكَّام الإمارات، ولا شك أن تلك النزاعات من شأنها أن تؤثر على المصالح البريطانية؛ فأبرمت الحكومة البريطانية في شهر مارس سنة ١٨٢٥ هدنة بحرية طوال موسم التقاط اللؤلؤ، مدتها ستة أشهر، ثم تحولت إلى هدنة سنوية عام ١٩٣٨، وأطلق فيها اسم "إمارات الساحل المتصالحة" على الإمارات الموقعة معها على الهدنة بدلاً من اسم "إمارات ساحل القراصنة". ويبدو أن تلك الهدنة كانت في مصلحة الأطراف المتصالحة عليها، إذ تعهد بموجبها شيوخ إمارات الساحل الخليج العربي "بدفع تعويضات مقابل أي خرق من جانب رعاياهم لهذه الهدنة، وبعدم الرد في حالة وقوع أي اعتداء على رعاياهم والاكتفاء برفع الأمر إلى السلطات البريطانية السياسية أو البحرية"، وفي عام ١٨٤٣ تحولت إلى هدنة عشرية سارية حتى عام ١٨٥٣١٩٠٦)،. (IOR/R/١٥/١/٧٣٥ثم ما لبثت أن أصبحت هدنة دائمة بعد انتهاء مدة العشر سنوات، وقد نصت المعاهدة في مادتها الأولى على أنه: "أنه منذ هذا التاريخ ٢٥ رجب ١٢٦٩هـ / الموافق ٤ مايو/ أيار ١٨٥٣ وصاعدا، سيكون هناك وقف كامل للمنازعات في البحر بين رعايانا، وأتباعنا، وستستمر بيننا وبين حلفائنا هدنة بحرية كاملة إلى الأبد"(IOR/R/15/1/ 735, 1906)

وبناءً على ذلك تولت الحكومة البريطانية مهمة الحفاظ على السلام بين شيوخ المنطقة، وتسوية أي نزاعات تنشب بين الإمارات، وفرض العقوبات التي تراها على من يهدد هذا السلام، كما تعهدت بريطانيا بالدفاع عن المنطقة ضد أي عدوان خارجي يهدد الأمن والسلام الدائمين للمنطقة، الأمر الذي شجع حاكم البحرين على توقيع اتفاقية ثنائية بينه وبين الحكومة البريطانية عام ١٨٦١م، (IOR/L/PS/20/G/٣/١٢,١٨٦١)تضمن له

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الحصول على حماية الحكومة البريطانية إذا التزام بإبلاغ المقيم السياسي البريطاني بكل حالات العدوان التي يتعرض لها هو أو أي من رعاياه، وأن يحكمه في ذلك".

لقد قامت بريطانيا بمساعٍ دبلوماسية عديدة لعقد اتفاقيات تجعل منها المسيطر الوحيد على الشؤون الخارجية لإمارات الخليج العربي، وتعطيها حق الرد على أي عدوان خارجي يهدد الشئون التجارية والسياسية في الخليج العربي، فتنازل حُكام الإمارات العربية – سواء برغبتهم أو بالإكراه – عن بعض سلطاتهم السيادية بناءً على الاتفاقيات والمعاهدات التي عُقدت في المدة بين ١٨٨٠ و١٩١٦م، وخير دليل على ذلك ما يلي:

أولاً: على أثر النزاع الذي نشب بين البحرين وقطر، تدخلت بريطانيا بينهما وأرغمت كل من شيخ قطر وزعماء عشائرها المتصارعة مع البحرين على توقيع اتفاقيَّة عام ١٨٦٨م.(IOR/L/PS/18/B ٤٠٩)

ثانياً: ألزمت الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا شيوخ المنطقة بعدم إقامة أي علاقات دبلوماسيّة، أو قنصلية، أو عقد أي اتفاقيات، أو معاهدات مع أي دولة أجنبية أخرى غير بريطانيا.

ثالثا: التزم شيوخ المنطقة بموجب تلك الاتفاقيات بعدم التنازل بالبيع، أو الإيجار، أو الرهن أو أي وسيلة أخرى عن أي أرض من أراضيهم، وعدم منح أي امتيازات للتنقيب عن النفط و المعادن لأي حكومة أجنبية إلا بعد الحصول على موافقة بريطانيا.

وفي مقابل الالتزامات التي تعهد بها شيوخ المنطقة بموجب تلك الاتفاقيات، تعهدت بريطانيا بأن تكون سنداً وحصناً لحكام إمارات الخليج العربية، فتحميها ضد أي هجوم بري أو بحري؛ كما التزمت بأن تنوب عن هؤلاء الحكام في تصريف شئونهم الخارجية، وأن تكفل الحماية لرعاياهم في الخارج.

وبذلك نجحت الحكومة البريطانية في توفير غلاف سياسي وقانوني لشركة النفط الإنجليزية – الفارسية، يسمح لها بأن تتحكم في أعمال البحث عن النفط والمعادن في إمارات الخليج العربية.

ثالثاً: الآثار السياسية للشركة على منطقة الخليج العربي

كانت الدول الأوربية تتنافس فيما بينها للاستحواذ على ما يمكن استحواذه من ممتلكات الدولة العثمانية، وظهرت هنالك بعض القضايا التي قام البريطانيون فيها بدور كبير لترسيخ نفوذهم ومنها مشكلة الموصل.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

عندما وقعت اتفاقية سايكس بيكو (ياغي، ٢٠٠٠، ص٨٥) عام ١٩١٦ كانت بريطانيا تفكر في أن تستخدم فرنسا كحاجز بينها وبين روسيا، لذلك وافقت بريطانيا على إعطاء ولاية الموصل إلى فرنسا، ولكن بريطانيا بعد الثورة البلشفية ١٩١٧ وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الأوسط أعرضت عن ذلك العرض السخي لفرنسا لأسباب جديدة فضلاً عن النفط وفي كانون الأول ١٩١٨ حاول كليمنصو رئيس وزراء فرنسا في لندن أن يقنع loid George بالاعتراف باتفاقية سايكس بيكو من جديد، ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين. وقد وافق كليمنصو على نقل ولاية الموصل إلى منطقة نفوذ بريطانية مقابل أن تنال فرنسا حصة من نفط الموصل وأن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييداً تاماً ضد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية (حسين، ١٩٥٥، ص٧- ٢٣)، لذلك ونتيجةً لأطماع تلك الدول بنفط الموصل واندحار الدولة العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا ظهرت مشكلة الموصل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

لقد أرادت بريطانيا أن تجعل مشكلة الموصل تهديداً متواصلاً للعراق لكي تضطره إلى تسليم النفط إليها. فقررت عصبة الأمم بناءً على اقتراح بريطانيا إرسال لجنة إلى منطقة الحدود للتعرف على الوضع في المنطقة، وكانت اللجنة، منحازة إلى بريطانيا والدليل على ذلك أنها لم تبت في القضية إلا بعد أن تأكدت من أن شركة النفط التركية قد استطاعت الحصول على الامتياز في ١٤ آذار ١٩٢٥، وبعدها بخمسة أيام فقط، قررت اللجنة إنهاء أعمالها وتم نشر القانون الأساسي العراقي في ٢١ آذار من العام نفسه أي بعد اسبوع من توقيع الامتياز (أحمد، ١٩٢٢، ص١٢١)

لقد كان توقيع الامتياز بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية يمثل قفزة كبيرة في المصالح الإستراتيجية البريطانية في العراق، إذ أن بريطانيا استطاعت من خلال ذلك الامتياز أن تضمن لها مصالح ثابتة ودائمة من قبل الحكومة العراقية التي تأسست في ظل الوجود البريطاني آنذاك، وقد أصبح أسم شركة النفط التركية فيما بعد باسم شركة نفط العراق (I.P.C) في حزيران ١٩٢٩ وقد منح الامتياز لتلك الشركة لغاية عام ٢٠٠٠، واقتضت هذه الاتفاقية بأن الشركة يجب أن تبقى بريطانية الجنسية وأن يكون رئيس مجلس إدارتها بريطاني، وقد اقتصرت مشاركة العراق فيها على الحصول على نسبة أرباح تبلغ ٢% فقط (سامبسون، ١٩٦٧، ص١٠٣- ١٠٤)

غير أن الحال لم يبق على ما هو عليه بالنسبة لامتياز شركة النفط الإنجليزية – الفارسية، فمنذ أن صعد الشاه رضا بهلوي سدة الحكم عام ١٩٢١م شهدت علاقات الشركة مع الحكومة الإيرانية مجموعة من التعديلات على اتفاقية دارسي الموقعة سنة ١٩٠١، ونظراً لما تمثله تلك الاتفاقية من إجحاف بالحقوق الإيرانية وتعارض صارخ مع مصالح الشعب الإيراني، قامت الحكومة الإيرانية بإلغاء تلك الاتفاقية عام ١٩٣٢م، الأمر الذي أخذ النزاع إلى منحنى جديد إذ رفعت الحكومة البريطانية النزاع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وعصبة الأمم المتحدة في نيويورك. وفي عام ١٩٣٣ توصل الطرفان إلى حل النزاع فوقعا على اتفاقية قضت بتقليص المساحة التي تعمل فيها الشركة في إيران إلى ١٠٠,٠٠٠ ميل مربع، مع التزامها بدفع مبلغ (٧٥٠.٠٠٠) جنيهًا إسترلينيا سنويًا للحكومة الإيرانية (Article **II/B, 29–5**– 1993). وفي عام ١٩٣٥ وبعد عامين من توقيع تلك الاتفاقية.

وفي ضوء توجيهات الشاه القومية، تم تعديل اسم الشركة إلى شركة النفط الإنجليزية – الإيرانية. ومع ارتفاع الروح القومية في إيران وشعور الحكومة بما يمثله امتياز شركة النفط الإنجليزية – الإيرانية من إهدار لثروات إيران القومية، أممت الحكومة الإيرانية الشركة في عهد حكومة محمد مصدق الثانية (١٩٥٢ – ١٩٥٣م). بالطبع لم تقف الحكومة البريطانية ساكنة أمام تلك الخطوة، فقامت برفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدول، إلا أن المحكمة والمجلس ارتأيا شطب الدعوى على سند من القول بأنه نزاع داخلي بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الإنجليزية – الإيرانية، وهو شأن داخلي إيراني ليس للحكومة البريطانية أن تتدخل فيه. ولم تكن الحكومة البريطانية لترضى بتلك السهولة أن يضيع منها ذلك النبع المتجدد من الثروات، فلجأت إلى حيلة أخرى لإعادة الأمور ما كانت عليه، فتعاونت المخابرات البريطانية مع المخابرات الإيرانية لتنفيذ انقلاب سياسي؛ أدى في النهاية إلى الإطاحة بحكومة مصدق.

(The Text of the Prime Minister's Report to Majlis,1951)

وبالطبع كان على الحكومة الإيرانية الجديدة أن تدفع الثمن، فوافقت على التسوية السلمية للنزاع عن طريق توزيع الإشراف على إدارة النفط الإيراني ما بين شركات بريطانية وأمريكية وفرنسية، فكان نصيب الشركة الإنجليزية الإيرانية نسبة ٤٠% من الأسهم، في حين حصلت الشركات الأمريكية على ٤٠%، ووزعت الـ (٢٠%) الباقية فيما بين مجموعة أخرى من الشركات الأوروبية، وقد جرى تعديل اسم شركة النفط الإنجليزية – الإيرانية ليكون "شركة البترول البريطانية"، وذلك في نوفمبر من عام ١٩٥٥م.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

رابعاً: الآثار الاقتصادية للشركة على منطقة الخليج العربي

لما اندلعت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ كانت سياسات الشركة بالكامل تحت سيطرة الحكومة البريطانية في ضوء امتلاكها للحصة الأكبر من الأسهم، وتوزيع باقي الأسهم ما بين شركة بورما البريطانية ورجال أعمال بريطانيين، وزاد من تلك السيطرة خضوع الإدارة التنفيذية للشركة إشراف البحرية الملكية البريطانية.

تعاظمت حاجة دول العالم لنفط الخليج العربي في أثناء الحرب العالمية الأولى خاصةً بعد أن أعلن ونستون تشرشل –وزير البحرية البريطانية آنذاك– تحويل اعتماد الأسطول البحري البريطاني من الفحم إلى النفط، فاضطرت الحكومة البريطانية لشراء مجموعة من أسهم شركة النفط الإنجليزية–الفارسية لتتمكن الحكومة البريطانية من الحصول على احتياجاتها من النفط لقطعها الحربية خلال فترة الحرب العالمية الأولى

ومنذ شهر أكتوبر ١٩١٤ أرسلت بعض القوات العسكرية للمرابطة في جزر البحرين وتحولت تلك الجزر إلى قاعدة بريطانية عسكرية ثم تقرر بعد ذلك إرسال حملة استكشافية إلى رأس الخليج العربي في منطقة شط العرب كان من أهم أهدافها حصر تيار الجهاد الديني إلى جانب حماية آبار النفط في مسجد سليمان(ولسون، **1971**)، وبخاصة وأن البحرية البريطانية بدأت في استخدامه في الوقود وأصبح من الضروريات الهامة لكسب الحرب، ولتأمين هذه الآبار كان لابد من احتلال منطقة شط العرب مع جزء من أراضي فارس. وهكذا يبدو واضحا أن الاستراتيجية البريطانية كانت تركز على المبادرة بالهيمنة على شط العرب بهدف إغلاق الطريق على الجيش العثماني في موقف الدفاع دون إعطائه فرصة الهجوم (Foster,H.A,1972, 137)ومن ناحية أخرى قدر العسكريون البريطانيون أهمية هذه الحملة في التأثير المعنوي لدى الشيوخ المرتبطين ببريطانيا، إذ شعر كثير من هؤلاء بضعف موقفهم أمام منافسيهم من الشيوخ الذين وضعوا أنفسهم إلى جانب الدولة العثمانية وظهر من بين الشيوخ المرتبطين ببريطانيا الشيخ مبارك بن صباح حاكم الكويت والشيخ خزعل خان حاكم المحمرة وشيوخ الإمارات الأخرى في الخليج العربي ، بينما كان آل الرشيد في حائل يستمدون قوتهم من الجيش العثماني في العراق خلال صراعهم ضد عبد العزيز بن سعود، ولذلك يعتبر نزول القوات العسكرية البريطانية إلى أرض العراق إنهاء لأي تهديد يمكن أن تتعرض له إمارات الخليج العربي ابتداء من الكويت وما وراءها جنوبا. ومن ناحية أخرى قدر الخبراء العسكريون أهمية الحملة العسكرية البريطانية في العراق إذ كان اتجاه بريطانيا، على الرغم من محالفتها لروسيا، إلى أن تسبقها في السيطرة على وادي دجلة والفرات، وهكذا لم تكد الدولة العثمانية تعلن الحرب في ٥ نوفمبر ١٩١٤ حتى كانت حملة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

العراق بقيادة الكولونيل دلامين قد وصلت إلى منطقة شط العرب قبل ذلك بأيام قليلة (Marlowe,1962, 44). ولذلك يمكن القول إن هذه الحملة كانت قد تقررت بالفعل، سواء أعلنت الدولة العثمانية الحرب أم لم تعلنها، خاصة إذا أخذنا في اعتبارنا النشاط الألماني الذي كان قد بلغ أقصى حد له في جنوب فارس (قاسم، ١٩٦٩، ص١٢٣– ١٢٤)

فقد اتخذ الألمان من قنصليتهم في بغداد محورا لنشاط دبلوماسي في المقاطعات الفارسية والانهيار ،يج العربي والمحيط الهندي، وأكثر من ذلك قاد الهروازسماس عملية فدائية ضد مستودعات النفط في عبادان ونجح في حصار المقيمية البريطانية في بوشه على الساحل الشرقي من الخليج العربي، ومن الواضح أن وازسماس قد ازداد نشاطه، بسبب ما قامت به القبائل العربية في جنوب فارس ومنطقة شط العرب من عمليات ضد القوات البريطانية متأثرة في ذلك بحركة الجهاد الديني التي أعلنتها الدولة العثمانية، وأن كانت كثيرة من المصادر البريطانية تجرد هذه الحركة من دوافعها الدينية ملقية أسبابها على قدرة وازسماس في تأثيره في تلك القبائل (النجار، ١٩٨١، ص٤٩٦)، ولمواجهة النشاط الألماني عمدت حكومة الهند إلى تكوين فرق محلية بقيادة ضباط انجليز بقيادة السير برسي سيكس، وبفضل ما اعتمدت عليه من قوات هندية وفارسية وعربية انحازت إلى الانجليز ولم تساير الحركة الإسلامية أخذ مركز وازسماس في الانهيار ، واستطاعت بريطانيا المحافظة على نفوذها في جنوب فارس والأجزاء الشمالية من الخليج العربي.

دخلت بريطانيا أول الأمر في صراع مع ألمانيا للحصول على امتياز للنفط، وتمثل الموقف البريطاني في دعم وليم كوكس دارسي (W.K. Darcy). (١٨٤٩ – ١٩١٧) (خليل،1980) في مفاوضاته مع السلطة العثمانية، وقد ساعدهم مجيء الاتحاديون إلى الحكم بعد الانقلاب العثماني ١٩٠٨ الذين أظهروا ميلاً واضحاً لبريطانيا وحصلت مصالح بريطانيا على مركز مفضل في ميدان المنافسة.

وفي عام ١٩١٠ تأسس البنك الوطني التركي برأسمال بريطاني، وجرت مفاوضات فيما بعد بين البنك الوطني التركي والبنك الألماني أسفرت في ٣١ كانون الثاني من العام نفسه عن تأسيس شركة بريطانية في لندن باسم شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة (The African and Eastern.ConcessionsLtd). وقد قسمت حصص المساهمة فيها بنسبة ٢٥% للبنك الألماني و٧٥% للبنك الوطني التركي وكاسل (Cassel)، (خليل، 1980) وكولبنكيان (C. S. Gulbenkian) (خليل، ١٩٨٠، ص٢٣)وفي أيلول ١٩١٢ حول اسمها إلى شركة النفط التركية (The Turkish Petroleum Co.)

يُعد تأسيس شركة النفط التركية بين بريطانيا وألمانيا ضماناً لمصالح بريطانيا بالدرجة الأولى، إذ أدركت بريطانيا خطر المد الألماني إلى المنطقة، فوجدت أن أفضل وسيلة لضمان مصالحها هي الدخول في مفاوضات ومعاهدات مع ألمانيا لتجنب الحرب معها ولتضمن استمرار سيطرتها (العباس، ١٩٧٧، ص١٠- ١١)

وبعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على شركة النفط التركية أرادت توسيع امتياز شركة النفط الإنكليزية – الفارسية امتياز دارسي ليشمل العراق، حيث اتخذت بريطانيا من خلاف الحدود بين كل من الدولتين الفارسية والعثمانية وسيلة لذلك، وعندما تم التوقيع على بروتوكول تعيين الحدود بين الدولتين في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٣ دخلت بموجبه منطقة ضيقة من الأراضي الفارسية المشمولة بامتياز دارسي تبلغ مساحتها ٨٠٠ ميل مربع ضمن الأراضي العثمانية، لقد عرفت فيما بعد بالأراضي المحولة Territories Trans Ferried واعترفت الحكومة العثمانية بموجب البروتوكول بحق الشركة في مد أنابيب النفط حتى الأراضي المحولة إلى الخليج العربي(منتشاشفيلي، ١٩٨٧، ص٥٤٩)

كانت تلك الادعاءات موجهة بالأساس ضد المصالح الألمانية في المنطقة إذ لم يكن لبريطانيا آنذاك أي منافس سوى ألمانيا، وقد حاولت بشتى الوسائل الحد من نفوذها فقد كانت ألمانيا الشريكة الوحيدة لبريطانيا في شركة النفط التركية، لذلك حاولت بريطانيا حصر نفوذ ألمانيا فكان إدخال شركة النفط الانكليزية – الفارسية ضمن شركة النفط التركية يمثل هدفاً بريطانياً كبيراً. وبالفعل استطاعت بريطانيا من أخذ موافقة تركيا في ١٤ آذار ١٩١٤ في الاعتراف بكون القسم الجنوبي من العراق مجالاً حيوياً لشركة النفط الانكليزية الفارسية وعلى الموافقة على مد سكة حديد بين الكوت ومندلي لنقل النفط الذي تعثر عليه الشركة هناك (أيرلند، ١٩٤٩، ص٣٢)

أفرزت الحرب العالمية الأولى سلسلة من المتغيرات إذ أصبحت فرنسا المنافس القوي لبريطانيا في المنطقة وحاولت بشتى الوسائل الحصول على موطئ قدم لها في المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية، في الوقت الذي كانت بريطانيا تسعى فيه إلى عدم الدخول في حروب مع دول حليفة لها.

لذلك قامت بريطانيا بإحلال فرنسا محل ألمانيا ضمن صفقة لإعادة توزيع الثروات النفطية، وقد بدأت المفاوضات في بداية عام ١٩١٩ وتم التوقيع على أول مذكرة اتفاق في ٨ نيسان ١٩١٩ بين كل من لونك (Wong) وزير المستعمرات والنفط البريطانية بيرنجيه (Berenger)) عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيس اللجنة الفرنسية العامة للنفط وسميت باتفاقية (لونك – وبيرنجيه)(أحمد، ١٩٧٥، ص٣٩١)، ولكنها لم تأخذ شكلها النهائي إلا في

٢٤ نيسان ١٩٢٠ عندما عقدت اتفاقية سان ريمو النفطية بين بريطانيا وفرنسا (العباس، ١٩٧٧)، وقد نصت اتفاقية لونك بيرنجيه على أنه إذا ما عهد لبريطانيا بالانتداب على العراق فستعمد إلى استعمال وساطتها لدى الحكومة العراقية من أجل ضمان الحصول على امتياز مماثل الذي كانت قد منحته لشركة النفط التركية أو للشركة التي ستحل محلها. وستحصل فرنسا على نسبة من رأسمال تلك الشركة وتتمتع بكل الحقوق التي قد تقرر لحملة الأسهم، على أن تكون خاضعة للإشراف البريطاني الدائم. ونصت الاتفاقية كذلك على أن تكون حصة بريطانيا من شركة النفط التركية ٧٠% ويكون لفرنسا ٢٠% أما الـ ١٠% الباقية فتخصص لحكومة العراق المقبلة (أحمد، ١٩٧٥، ص٣٩١)

وما إن احتلت القوات البريطانية منطقة الخليج العربي وجنوب العراق حتى عاد التنافس بين تلك الدول مرة أخرى على تقسيم ثروات العراق والوطن العربي التي كانت في تلك الأثناء جزءا من أملاك الدولة العثمانية.

الخاتمة:

يعد امتياز النفط الذي حصل عليه البريطانيون في مارس ١٩٠١ أول امتياز نفطي لهم في الشرق الأوسط، كذلك شركة الأنجلو الفارسية كانت أول شركة بريطانية تحصل على مثل هذا الامتياز في هذه المنطقة والتي وضعت الاقتصاد الفارسي تحت السيطرة البريطانية مما جعل الأخيرة تتحكم بنظام البلاد السياسي أيضاً وتفرض سيطرتها عليه. لذلك تعتبر سيطرة هذه الشركة على نفط بلاد فارس واتفاقها مع الحكومة الفارسية من أبشع أنواع السيطرة التي شهدتها البلدان المنتجة للنفط، وأقبح أنواع الاستغلال والتلاعب بثروات ذلك البلد، ففي الوقت الذي شبه امتياز دارسي على أنه أشبه بتنازل الشاه عن عرش بلاد فارس لدارسي، فإن استحواذ شركة النفط الأنجلو، فارسية على النفط، يعد استمرارا لذلك التنازل ولتلك السيطرة والاستغلال والتلاعب، ويزداد الأمر وضوحا عندما مدت هذه الشركة سلطانها لتسيطر أو تشترك في السيطرة على موارد النفط في الخليج العربي، وقد توصلت الدراسة لعدة استنتاجات نذكرها فيما يأتي:

الاستنتاجات:

١- قامت بريطانيا بمساعٍ دبلوماسية عديدة لعقد اتفاقيات تجعل منها المسيطر الوحيد على الشؤون الخارجية لإمارات الخليج العربي، وتعطيها حق الرد على أي عدوان خارجي يهدد الشئون التجارية والسياسية في الخليج العربي، فتنازل حُكام الإمارات العربية – سواء برغبتهم أو بالإكراه – عن بعض سلطاتهم السيادية بناءً على الاتفاقيات والمعاهدات التي عُقدت في المدة بين ١٨٨٠ و١٩١٦م.

٢- أدى استخراج النفط في منطقة الخليج العربي إلى لفت نظرة العالم ولاسيّما الدول الكبرى إلى المنطقة وثرواتها.

٣- كان ظهور البترول من أهم أسباب اتجاه أنظار الدول الكبرى لمنطقة الخليج العربي.

٤- أظهرت الحرب العالمية الأولى حاجة جيوش الدول الكبرى من طائرات ودبابات إلى البترول والذي تواكب ظهوره في هذه المدة في منطقة الخليج العربي.

٥- يعد امتياز النفط الذي حصل عليه البريطانيون في مارس ١٩٠١ أول امتياز نفطي لهم في الشرق الأوسط، كذلك شركة الأنجلو الفارسية كانت أول شركة بريطانية تحصل على مثل هذا الامتياز في هذه المنطقة والتي وضعت الاقتصاد الفارسي تحت السيطرة البريطانية مما جعل الأخيرة تتحكم بنظام البلاد السياسي أيضاً وتفرض سيطرتها عليه.

٦- كانت شركة النفط الأنجلو فارسية المفتاح البريطاني الذي وضع بلاد فارس، ومقدراتها الاقتصادية والسياسية تحت سيطرة بريطانيا.

المصادر والمراجع المعتمدة:

أولاً الكتب العربية والمترجمة:

١. أحمد، إبراهيم خليل. (١٩٧٥). ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨ – ١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: كلية الآداب، جامعة بغداد.

٢. ألبرت م، منتشاشفيلي. (١٩٨٧). العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد.

٣. أونلي، جيمس. (٢٠١٤). بريطانيا ومشيخات الخليج العربي سياسات الحماية ١٨٢٠-١٩٧١، قطر: مركز الدراسات الدولية والإقليمية.

٤. أيرلند، فيليب، ويلارد أيرلند. (١٩٤٩). العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت.

٥. البراوي، راشد. (١٩٥٣). حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٤.

٦. البكاء، طاهر خلف. (١٩٩٥). صفحات من التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١-١٩٣٣، مجلة كلية التربية، ع٣.

٧. البيضاوي، خيرات. (١٩٥٤). إيران ترقص على كف عفريت، د.ن، بيروت.

٨. الجسمي، خليل إبراهيم. (٢٠١٣). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم الإنسانية.

٩. حسين، فاضل. (١٩٥٥). مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية التركية وفي الرأي العام، بغداد.

١٠. خليل، نوري عبد الحميد. (١٩٨٠). التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥، ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد.
١١. الرويس، جوهرة إبراهيم. (٢٠١٧). اتفاقية سايكس بيكو وموقف الهاشيمين منها وآثرها على العالم العربي، مجلة كلية الدراسات الإنسانية.
١٢. الزاوي، ناظم يونس. (١٩٥١). التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١، ١٩٥١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية.
١٣. السامرائي، نوري بخيت. (١٩٨٦). الصراع الروسي – البريطاني في إيران عشيَّة الحرب العالمية الأولى"، مجلة الخليج العربي، مج ١٨، ع ٣ – ٤.
١٤. سامبسون، أنتوني. (١٩٦٧). الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم، معهد الإنماء العربي.
١٥. سنو، عبد الرؤوف. (١٩٩٨). "اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٧٩٨-١٩٦١)"، لبنان: دار النشر العربية للدراسات والتوثيق، مج١٨، ع١٧٦.
١٦. الصباغ، عبد اللطيف محمد. (د.ت) اقتصاديات اللؤلؤ في الخليج العربي، بحث منشور في كتاب (رؤى في التاريخ الحديث والمعاصر)، د.ن.
١٧. الظاهري، شمسة حمد العبد. (د.ت). إمارات الساحل المتصالح (١٩٠٠ – ١٩٧١)، وزارة شؤون الرئاسة، الأرشيف الوطني.
١٨. العباس، قاسم أحمد. (١٩٧٧). وثائق اتفاقيات النفط اتفاقية لونك بيرنجيه، بغداد: مجلة النفط للتنمية، ع٨.
١٩. عوض، عبد العزيز. (١٩٩١). دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، بيروت: دار الجيل.
٢٠. العبيدي، إبراهيم خلف. (١٩٨٠). الأحواز أرض عربية سلبية، بغداد.
٢١. الفارس، محمد فارس. (٢٠٠٠). الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا) ١٨٦٢ – ١٩٦٥م، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
٢٢. فهمي، عبد السلام عبد العزيز. (١٩٧٢). الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع٢٨.
٢٣. فوستر، هنري. (١٩٨٩). نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، بغداد: الفجر للنشر والتوزيع.
٢٤. قاسم، جمال زكريا. (١٩٦٩). "المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولي على إمارات الخليج العربي". المجلة المصرية للدراسات التاريخية. ج ٦.
٢٥. لتشوفسكي، جورج. (١٩٥٩). الشرق الأوسط في الشئون العلمية، ج١، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد: منشورات دار الكشاف.

٢٦. محمد، حربي، الاستراتيجة النفطية الفرسية في الخليج العربي، منشورات دار الكتاب ، مكتبة المنار ، بغداد ، د.ت

٢٧. المصطفى، حسين علي. (٢٠١٢). اللؤلؤ مصدرًا للمعيشة في الإمارات العربية المتحدة، مجلة الخليج العربي، مج٤، ع ١، ٢.

٢٨. المغني، عبد الله سليمان المغني. (٢٠١٥). التجارة في الإمارات قديماً: دراسة تاريخية لملامح التجارة في الإمارات منذ بداية القرن العشرين وحتى قيام دولة الاتحاد، الشارقة: مركز الشارقة للوثائق.

٢٩. محمود، طارق سعد. (١٩٧٩). اقتصاديات من الأقطار المصدرة للنفط أوبك، بغداد: د.ن.

٣٠. النجار، مصطفي عبد القادر. (١٩٨١). التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب الكويت: جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، ع٢٨.

٣١. ولسن، أرنولد. (١٩٧١). بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة فؤاد جميل، بغداد: دار الجمهورية.

٣٢. ياغي، إسماعيل أحمد. (ياغي، ٢٠٠٠). تاريخ العالم العربي المعاصر، الرياض: مكتبة العبيكان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. A Collection of Treaties, Engagements and Sanad's Relating to India and Neighboring Countries. (1930). edited by C. U. Aitchison, vol. XI, 5 editions, Delhi: Manger Publication.
2. Article II/B,. (1993). "The Anglo-Persian Oil Company Concession Agreement, May 29.
3. Article X, "The D'Arcy Concession Agreement, May 28, 1901".
4. D.W. Ferrier, The History of the British Petroleum Company.
5. D.W. Ferrier, The History of the British Petroleum Company, pp. 225-3; Benjamin Shwadran, The Middle East, Oil and The Great Powers, 3rd ed., Jerusalem: Israel University Press, 1973.
6. D'Arcy Oil Concession on Basis of Documents Available at Iranian Foreign Ministry's Documents Center.
7. Foster, H.A. (1972). The making of Modern Iraq, Russell & Russell.
8. George N. Curzon, Persia and Persian Question, vol. 1, London: Longmans, Green and Co., 1892.
9. J.C. Harwitz , The Middle East and North Africa in world politics , (1914, 1945) A Documentary Record, vol D, London, 1979.
10. John Marlowe. (1962). The Persian Gulf in the 20th Century. Cresset Press P. 44.
11. Richard Cavendish. (2016). "Paul Julius Reuter Born in Germany", History Today, Volume 66, Issue 7,

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

https://www.historytoday.com/archive/history-today/volume- 66-issue-7-july-2016.

12. S.H. congrigg.(1969). oil in the middle East, Its discovery and Development, Great Breatsh, .
13. The Text of the Prime Minister's Report to Majlis, on the Office Recognition of the Principle of the Nationalization of Oil in Iran, by The British Government and the Former Anglo-Iranian Oil Company, Submitted at the Session of 13th Mordad, 1330, August 5, 1951, Tehran August 12, 1951.

ثالثاً: الوثائق:

1. IOR, NEG 31087, Bahrain: General Treaty of the Cessation of Plunder and Pircy, Microfilmed Document, p. 35, no. 1. The Treaty was signed by 23rd February 1820.
2. IOR/L/PS/18/B 409, "El-Katr" in: Precis of the Treaties and Engagements between the British Government and the Chiefs of the Arabian Coast of the Persian Gulf.
3. IOR/L/PS/20/G3/12, Convention with the Shaikh of Bahrain engaging to abstain from piracy and slavery by Sea on condition of British Protection dated 31st May 1861.
4. IOR/R/15/1/ 735, "Treaty of Peace in perpetuity agreed upon by the Chiefs of the Arabian Coast in behalf of themselves, their heirs and successors, under the mediation of the Resident in the Persian Gulf, 1953", in: "Existing Treaties between the British 8-13. Government and the Trucial Chiefs", 1906.
5. IOR/R/15/1/735, "General Treaty with the Arab Tribes of the Persian Gulf, 1820", in: "Existing Treaties between the British Government and the Trucial Chiefs", 1906, 8.

Cites:

1. ahma, 'iibrahim khalil. (1975). wilayat almawsil dirasat fi tarikhiha alsiyasii 1908 - 1922, risalat majistir ghayr manshuratin, baghdad: kuliyat aladab, jamieat baghdad.
2. albirt mi, mintashashfili. (1987). aleiraq fi sanawat alaintidab albiritaniu, tarjamatu: hashim salih altikriti, baghdad.
3. uwnli, jims. (2014). biritania wamushikhat alkhalij siasat himayat 1820-1971, qutru: markaz aldirasat alduwliat wal'iiqlimiati.
4. ayrland, filib, wilard 'ayrlandi. (1949). dirasat aleiraq fi nash'atih alyamaniati, tarjamat jaefar alkhayaati, bayrut.
5. albarawi, rashidi. (1953). harb albitrul fi alsharq al'awsata, alqahirata: dar alnashr aleilmiati, ta4.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

6. albaka'i, tahir khalfa. (1995). safahat min tarikh alyaman la alaimtiazat alnaftiat fi 'iiran 1901-1933, majalat kuliyat altarbiat , ea3.
7. albaydawi, khayrat. (1954). 'iirin tarqus ealaa kafi eifrit, di.n, birut.
8. jasadi, khalil 'iibrahim. (2013). alsiyasat alkharijiat lidawlat al'iimarat alearabiat almutahidat alshaqiqat aljazirat alearabiat althalathat tunb alkubraa watunb alkubraa wa'abu musaa, jamieat alsharq al'awsati, kuliyat aladab, qism aleulum al'iinsaniati.
9. husayn, fadil. (1955). mushkilat dirasat fi alnusus alankliziat alturkiat wafi alraay aleami, baghdad.
10. khalil, nuri eabd alhamid. (1980). tarikh alyaman la aimtiazat fi aleiraq 1925, 1952, risalat majistir naft ghayr manshuratin, baghdad: jamieat baghdad.
11. alruwis, jawharat 'iibrahim. (2017). 'amthilat sayks biku wamawqif alhashimin minha watharaha ealaa alealam alearabii, majalat kuliyat aldirasat al'iinsaniati.
12. alzaawi, nazim yunus. (1951). tarikh bulanda la aimtiazat alnaft fi 'iiran 1901, 1951, 'utruhat dukturah ghayr manshurati, aljamieat almustansiriati.
13. alsaamaraayiy, nuri bakhit. (1986). alsirae alruwsiu - albiritaniu fi 'iiran rabitat alharb alealamiat al'uwlaa", majalat alkhalij alearabii, maj 18, e 3 - 4.
14. sambsun, 'antuni. (1967). altawzieat alsabe lisharikat albitrul alkubraa walati sanaeathi, tarjamatu: sami hashim, maehad al'iinma' alearabii.
15. sanu, eabd alrawuwfa. (1998). "atifaqiaat jadidat wamueahadatuha mae 'iimarat alkhalij alearabia (1798-1961)", lubnan: dar alnashr alearabiat lildirasat waltawthiq, mij18, ea176.
16. alsabaghi, eabd allatif muhamad. (da.t) mubidat alluwlu fi alkhalij alearabii, bahath manshur fi kitab (rua fi altaarikh alhadith walmueasiri), du.n.
17. alnazaaratu, shamsat hamd aleabdu. (da.t). 'iimarat alsaahil almutasalih (1900 - 1971), wizarat shuuwn alriyasati, al'arshif alwatanii.
18. eabaasi, qasim 'ahmadu. (1977). wathayiq almuntaj alnaftii lawnk birinjih, baghdad: majalat alnaft liltanmiati, ea8.
19. eiwad, eabd aleaziza. (1991). dirasat fi tarikh alkhalij alearabii alhadithi, bayrut: dar aljil.
20. aleabidii, 'iibrahim khalfa. (1980). al'ahwaz 'ard earabiat sayiyat, baghdadu.
21. alfarisi, muhamad fars. (2000). al'awdae alaiqtisadiat fi 'iimarat alsaahil (dawlat al'iimarat alearabiat almutahidat halia) 1862 - 1965m, 'abu zabi: markaz al'iimarat lilbahth walbuhuthi.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

22. fahmi, eabd alsalam eabd aleaziza. (1972). alaihtikarat alduwliat wasiasat tahran albitruliatu, alqahirati: majalat alsiyasat alduwliati, ea28.
23. fustar, hinri. (1989). nash'at aleiraq alhadith, tarjamat salim tah altikriti, ja1, ta1, baghdad: alfajr lilnashr waltawziei.
24. qasmi, jamal zakaria. (1969). "altaathirat altijariat lilharb alealamiat al'uwlaa ealaa 'iimarat alkhalij alearabii". almajalat aleilmiat lileulum altaarikhiati. ji6.
25. litshufiski, jurj. (1959). alsharq al'awsat fi alshuyuwn aleilmiati, ja1, tarjamatu: jaefar alkhayaati, baghdadu: manshurat dar alkishafi.
26. muhamad, harbi, aliastiratijat alnaftiat alfursiat fi alkhalij alearabii , manshurat dar alkitab , maktabat almanar , baghdad , da.t
27. almustafaa, husayn ealay. (2012). msdran lilmaeishat fi al'iimarat alearabiat almutahidati, majalat alkhalij alearabii, mij4, e 1, 2.
28. eazif, eabd allah sulayman eazif. (2015). altijarat fi al'iimarat qdymaan: 'iidarat 'iidarat limalamih altijarat fi al'iimarat mundh bidayat alqarn aleishrin wahataa muraqabat dawlat alaitihad, alshaariqati: markaz alshaariqat lilwathayiqi.
29. mahmud, tariq saedu. (1979). eurud min al'anfaq almusadirat lilnaft lihimayat baghdad: d.n.
30. alnajar, mustafi eabd alqadir. (1981). tarikh alyaman limushkilat alhudud alsharqiat lilwatan alearabii fi shat alearab alkuayti: jamieat alkuayt - majlis alnashr aleilmi, ea28.
31. walisin, 'arnuld. (1971). bilad ma bayn alnahrayn bayn layayni, tarjamat fuad jamil, baghdad: dar aljumhuriati.
32. yaghi, 'iismaeil 'ahmad. (yaghi, 2000). tarikh alealam alearabii almueasiru, alrayada: maktabat aleabikan.